الصباح الاقتصادية
12
العدد 2978 - السنة العاشرة
الجمعة 9 جمادى الأولى 1439 - الموافق 26 يناير 2018
Friday 26 January 2018 - No.2978 - 10th Year

مؤكداً أن الاحتياجات التمويلية ظلت كبيرة

«صندوق النقد»: الوضع المالي للكويت تحسن على خلفية ضبط الإنفاق

- النمو في القطاع غير النفطي شهد بعض التحسن على مدار العامين الماضيين
- النمو غير الهيدروكربوني يسير على الطريق الصحيح ليصل إلى 2.5 في المئة هذا العام

صندوق النقد الدولي

- التضخم يسير في الاتجاه الصحيح للوصول إلى أدنى مستوى له منذ عدة سنوات
- الكويت تواجه تراجع أسعار النفط من موقف قوة بفضل الاحتياطات المالية الكبيرة والدين المنخفض

- القطاع المصرفي الكويتي احتفظ بقوته رغم بعض التباطؤ في نمو الودائع والائتمان
- التقرير يطالب بإجراء إصلاحات «أعمق» لتقليل متطلبات التمويل بسرعة أكبر
- زيادة تعزيز الاطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة ستجعل ادارة الديون أكثر فاعلية
- ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات لا يزال الخيار الملائم للاقتصاد الكويتي

أكد صندوق النقد الدولي أن الكويت تواجه تراجع أسعار النفط "من موقع القوة" وذلك بفضل الاحتياطات المالية الكبيرة والدين المنخفض وسلامة القطاع المالي.

جاء ذلك في تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في ختام (مشاورات المادة الرابعة لعام 2017) التي عقدها المجلس التنفيذي للصندوق مع الكويت.

وأكد الصندوق أن النمو في القطاع غير النفطي بالكويت شهد بعض التحسن على مدار العامين الماضيين لافتا إلى تراجع مستوى التضخم الذي يسير على الطريق الصحيح للوصول الى أدنى مستوياته منذ سنوات.

وأشار التقرير إلى تعافي النمو الحقيقي في القطاعات غير الهيدروكربونية بعد فترة من "السكون" في العام 2015 مؤكدا أن النمو غير الهيدروكربوني يسير على الطريق الصحيح ليصل إلى 2ر5 في المئة هذا العام مدفوعا بتحسن الثقة.

واتفق المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي في تقييمهم للاقتصاد الكويتي الذي اورده التقرير على أن الكويت تواجه تراجع أسعار النفط "من موقع القوة" وذلك بفضل "الحواجز المالية الكبيرة" المتمثلة في قوة الاحتياطات المالية والدين المنخفض وسلامة أوضاع القطاع المالي.

كما توقع المديرون التنفيذيون بالنقد الدولي استمرار تعافي النمو غير النفطي تدريجيا على المدى المتوسط في ظل استمرار حالة التوازن العام في المالية العامة والمركز الخارجي على نطاق واسع.

وفيما أشار المديرون التنفيذيون إلى "الانتعاش الأخير" الذي شهدته أسعار النفط" فإنهم رأوا "مخاطر رئيسية" تؤثر على التوقعات من بينها زيادة هبوط أسعار النفط على المدى المتوسط وتشديد الأوضاع المالية العالمية وتصاعد المخاطر الامنية الإقليمية والجيوسياسية بالإضافة إلى تأخير تنفيذ المشروعات والإصلاحات.

وتوقع الصندوق أن يؤدي انخفاض في الناتج الهيدروكربوني في الكويت بنحو 6 في المئة - على خلفية تنفيذ الاتفاق المبرم بين منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ومنتجين من خارج المنظمة - لانخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكويتي لعام 2017 بنحو 5ر2 في المئة.

ورأى صندوق النقد الدولي انه برغم تاثير ارتفاع أسعار الطاقة والمياه فإن التضخم يسير على الطريق الصحيح للوصول إلى ادنى مستوى له منذ عدة سنوات بنسبة 75ر1 في المئة في عام 2017 وعزا ذلك إلى "انخفاض الإيجارات السكنية والتطورات المواتية في أسعار المواد الغذائية".

وفي الوقت الذي أشار فيه الصندوق إلى ان الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد اثر على توازنات المالية والحساب الجاري إلا انه اعرب عن "إشادة المديرين بالصندوق بالجهود التي بذلتها الحكومة الكويتية مؤخرا لترشيد الانفاق الجاري وتنويع الإيرادات وتحسين مناخ الأعمال" مؤكدا على أن البيئة الجديدة تتطلب "إصلاحات عميقة ومستدامة".

ولفت صندوق النقد الدولي إلى أن الوضع المالي للحكومة الكويتية قد تحسن على خلفية ضبط الإنفاق "إلا أن الاحتياجات التمويلية ظلت كبيرة". وقال الصندوق إنه على الرغم من أن حسابات المالية العامة الكلية بقيت "متوازنة" على نطاق واسع في 2017/2016 فإن الميزان المالي الذي يستثني التحويلات الإلزامية إلى (صندوق الأجيال القادمة) وعائدات الاستثمار سجل "عجزا كبيرا" بمقدار 5ر17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي.

وأشار إلى انه جرى تغطية احتياجات التمويل المقابلة من خلال السحب من أصول (صندوق الاحتياطي العام) المتاحة والاقتراض المحلي بآجال مختلفة والبيع الناجح للسندات السيادية الدولية مضيفا أن الحساب الجاري سجل عام 2016 عجزا هو الأول منذ سنوات.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي في الكويت أكد التقرير أن القطاع المصرفي "احتفظ بقوته" رغم بعض التباطؤ في نمو الودائع والائتمان.

وفي هذا الإطار رحب المديرون بصندوق النقد الدولي "بالموقف السليم الذي يتسم به النظام المصرفي والسلطة التنظيمية والرقابة الحكيمة للسلطات" في الكويت.

كما أشاد المديرون بالصندوق "بالمبادرات الجارية لتحديد ومعالجة الضغوط الناشئة" وذلك في ضوء المخاطر السلبية التي تهدد جودة الأصول وتركزات القروض المرتفعة ومواطن الانكشاف العالية والترابط بين القطاع المالي.

وشجع التقرير الحكومة الكويتية على المضي قدما في تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة الحد من النفقات الجارية لافتا إلى الحاجة لإجراء إصلاحات "أعمق" لتقليل متطلبات التمويل بسرعة أكبر وخلق مساحة للإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو وتحقيق العدالة بين الأجيال كما أوصى باتخاذ مزيد من الخطوات لاحتواء فاتورة الأجور. وفي هذا الصدد أثنى المديرون بالصندوق على استحداث "حدود قصوى للانفاق" متوسط الأجل وشجعوا على زيادة تعزيز الإطار المالي متوسط الأجل للمساعدة في تعزيز الضبط المالي في الكويت.

وأبدى صندوق النقد الدولي ترحيبه "بنهج التمويل المتوازن" الذي تنتهجه الحكومة الكويتية مشيرا إلى أن زيادة تعزيز الاطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة ستجعل ادارة الديون أكثر فاعلية وتدعم تنمية اسواق رأس المال.

وأكد أن تحسين "مواءمة التعويض" في القطاعين العام والخاص من شانه أن يعزز الحافز لدى المواطنين على التوجه نحو وظائف القطاع الخاص ومن ثم دعم المنافسة موصيا ب "تقييد نمو التوظيف في القطاع العام وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص". وشدد الصندوق في تقريره أيضا على أن الانتقال من نموذج النمو الذي يقوده القطاع العام إلى نموذج النمو الذي يقوده القطاع الخاص "يتطلب خلق حوافز لاتخاذ المخاطر وريادة الأعمال".

كما شدد على أهمية إصلاح التعليم لتزويد الخريجين الجدد بالمهارات المتعلقة بوظائف القطاع الخاص مشيرا إلى أهمية زيادة توظيف الخصخصة والشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز الإنتاجية والاستثمار وخلق فرص العمل.

وأكد التقرير على أن ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات لا يزال الخيار الملائم للاقتصاد الكويتي مشيرا إلى أن هذا الربط يوفر "ركيزة اسمية فعالة".

كما شدد على أن الضبط المالي الموصى به على المدى المتوسط سيؤدي إلى ردم جانب كبير من الفجوة المعتدلة في الحساب الجاري.

المؤشرات تواصل التباين

«السعري» يحافظ على صعوده في الجلسة الختامية للأسبوع

جلسة متابينة للبورصة

أنهت بورصة الكويت جلسات تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع مؤشرها السعري 8ر15 نقطة ليصل إلى مستوى 91ر6651 نقطة بنسبة صعود بلغت 24ر0 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 32ر0 نقطة ليصل إلى 45ر418 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 08ر0 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 3ر1 نقطة ليصل إلى 5ر965 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 14ر0 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 2ر109 مليون سهم تمت عبر 4187 صفقة نقدية بقيمة 2ر14 مليون دينار كويتي (نحو 47 مليون دولار امريكي).

وتابع المتعاملون النتائج المالية ربع السنوية لصندوقي (ثروة الاستثماري والاسلامي) علاوة على إفصاحي شركتي (إعمار للتمويل والإجارة) و(سنام العقارية) بشان الدعاوى والأحكام القضائية إضافة إلى الموافقة على تجديد حق شراء او بيع اسهم شركة (اسمنت الكويت).

كما تابع المتعاملون إفصاحا من شركة (بوبيان للبتروكيماويات) بشان معلومات جوهرية علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية مدرجة واخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (كامكو) و(منشآت) و(استهلاكية) و(باكو) و(وربة ت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الامتياز) و(ابيار) و(الانمار) و(أجوان) و(رماية) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (شارقة ا) و(متحدة) و(مينا) و(أجيال) و(معادن) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 52 شركة وانخفاض أسهم 54 اخرى في حين كانت هناك 27 شركة ثابتة من إجمالي 133 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 10ر6 مليون سهم تمت عبر 896 صفقة نقدية بقيمة 6ر5 مليون دينار (نحو 21ر4 مليون دولار).

هيئة أسواق المال تشارك في أعمال المؤتمر السنوي للجنة «AMERC»

مشعل العصيمي

شارك وفد هيئة أسواق المال في أعمال المؤتمر السنوي (40) للجنة الإقليمية لمنظمة أفريقيا و الشرق الأوسط (AMERC) والذي عقد على مدار يومين في عاصمة المملكة المغربية (الرباط) ، وهي أحد اللجان الإقليمية الأربع الدائمة في منظمة الأيسكو ، والتي تعنى بمواضيع تنظيم الأوراق المالية في إقليم أفريقيا والشرق الأوسط ، وتضم في عضويتها (37) عضو، وتحرص الهيئة على المشاركة الفاعلة كعضو في المنظمة واللجان المنبثقة عنها، لتبادل الخبرات و حرصاً على تبني أفضل الممارسات في مجال نشاط الأوراق المالية، ومتابعة آخر التطورات في مجال الرقابة والإشراف على الأسواق، وقد ترأس وفد الهيئة مشعل مساعد العصيمي - نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال - المدير التنفيذي بالإنابة، وبمشاركة عبدالرحمن محمد - مدير مكتب العلاقات الدولية، وشواف الصالح - مكتب نائب رئيس مجلس المفوضين. ويأتي مؤتمر هذا العام تحت عنوان : التمويل القائم على السوق في أفريقيا و الشرق الأوسط، التحديات والفرص. Market Based Financing in Africa and the Middle-East Challenges | Opportunities ، حيث قامت نزهة حياة - رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل - نائب رئيس اللجنة الإقليمية لمنظمة افريقيا والشرق الأوسط، بإلقاء كلمة الافتتاح للمؤتمر، كما تم خلال الافتتاح استعراض جدول أعمال الاجتماع (40) للجنة و الإعلان عن استضافة دولة الكويت للمؤتمر (42) المقرر انعقاده في مطلع عام 2019 القادم، بينما تناولت مواضيع جلسات المؤتمر عدة محاور و هي المصطلحات التي استحوذت مؤخراً على اهتمام الجهات الرقابية العالمية مثل (التكنولوجيا المالية-Fintech) و (Regulatory – sandboxes– Reglabs المختبرات التنظيمية) حيث تدعو هذه التكنولوجيا الى الابتكار والنمو في أسواق الأوراق المالية والشركات العاملة بها ، وتساعد في تطور أساليب تنظيم المعاملات المالية وتنفيذها عالمياً، واستعرضت الجلسة تفاوت مستويات الجهات الرقابية في الإقليم في تبني هذا الابتكار ومدى تفهمها للمتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية في مجال التكنولوجيا مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص أمامها، كما ناقشت جلسات هذا اليوم أيضاً المخاطر الناشئة في إقليم أفريقيا والشرق الأوسط ، وكيفية معالجة هذه المخاطر لتطوير القدرة على مواجهة الأزمات المالية. واستكملت جلسات المؤتمر بإلقاء كلمة وعرض تقديمي من قبل مشعل العصيمي، ممثلاً عن هيئة أسواق المال، حيث تستعد الكويت لاستضافة أعمال المؤتمر (42) للجنة الإقليمية لمنظمة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) في مطلع عام 2019، وقد أشار العصيمي في كلمته الى تطلع هيئة أسواق المال في الكويت لاستضافة أعمال المؤتمر (42) والاسهام في دعم مسيرة اللجنة وأولوياتها وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة الأيسكو والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات التي تدعم تطوير واستدامة أسواق المال في ظل البيئة المتغيرة سريعا. كما استعرض آخر أعمال التطوير في منظومة اسواق المال في دولة الكويت وإسهامها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بينما تضمن العرض التقديمي استعراض فلم عن دولة الكويت، يلقي الضوء على الجانب الثقافي، التاريخي، الاقتصادي، التعليمي والسياحي في الدولة. كما تم افتتاح جلسات اليوم الثاني للمؤتمر بمناقشة موضوع التحديات التي تواجه تمويل البنية التحتية من خلال أسواق المال والدور الذي يمكن أن تساهم فيه تمويل المشاريع مع تقليل فرص المخاطر المصاحبة، بالإضافة الى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)التي برزت كقوة للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والتحديات التي تواجهها في الحصول على التمويل، أيضا تطرقت الجلسات الى مناقشة التمويل البيني وفرص النمو في هذا النشاط، بينما اختتمت جلسات المؤتمر بموضوع استعراض القضايا المتعلقة بأسواق المال المتكاملة وتقديم توصيات من قبل أعضاء اللجنة حول كيفية مساهمة الهيئات في الأسواق المتكاملة .

الجدير بالذكر بأن الهيئة قد شاركت في أعمال اجتماع اللجنة (39) والذي عقد في جمهورية جامايكا - مدينة مونتيغو باي، على هامش الاجتماع السنوي (42) لمنظمة الأيسكو، وبادرت باستضافة المؤتمر السنوي للجنة في العام 2019.

في اطار اهتمامه بانشطة الشباب وتشجيع مشروعاتهم

«بيتك» ينظم مهرجان القهوة بالشراكة مع Cofe App

تنظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» بالشراكة مع Cofe App، مهرجان القهوة الأول من نوعه في الكويت الذي اقيم في مجمع الحمراء على مدار يومين، وذلك ضمن اطار اهتمام البنك بفعاليات وانشطة الشباب، وحرصه على دعم المشروعات الشبابية المبتكرة التي تساهم بتنويع مصادر الدخل وتحفز الى اضافة قيمة للعمل في القطع الخاص، خصوصا في ظل الاقبال اللافت من الشباب الكويتي على اطلاق مشاريع تتعلق بصناعة القهوة التي باتت تحظى بزخم كبير في الكويت والعالم. كما تاتي المشاركة استمرارا للفعاليات التي ينظمها «بيتك» لشريحة الشباب بشكل عام وعملاء «حسابي» بشكل خاص.

ويساهم المهرجان في استقطاب المهتمين في هذا القطاع، فيما يفتح افاق جديدة امام الزوار للاستفادة من تجارب ناجحة وتجارب اخرى انطلقت الى العالمية من قبل الشباب والمبادرين الكويتيين، وكذلك يحفز لخلق مبادرات وبناء وتطوير علاقات تجارية، للاطلاع على احدث الابتكارات وامكانية اطلاق منتجات تناسب هذه الصناعة وتدعمها.

ويتواجد «بيتك» في جناح خاص في المهرجان ينظم من خلاله مسابقات وهدايا للعملاء والزوار، فيما يقدم قهوة مجانية من اختيار العميل لكافة عملاء «حسابي»، وذلك استمرارا لحملته «خلها على حسابي» التي تضمنت سلسلة من الفعاليات المنظمة في الاماكن المفضلة لدى الشباب في نهاية كل اسبوع والتي لاقت استحسانا كبيرا واشادة من شريحة الشباب الذين يوليهم «بيتك» أهمية كبيرة، ويقدم لهم افضل العروض والمميزات التي تلبي تطلعاتهم.